

متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

د. الزين منصوري

جامعة سعد دحلب، البلدية - الجزائر

mz_mansouri65@yahoo.fr

Received: 2010

Accepted: 2010

Published: 2011

تمهيد:

تدل الحقائق على أن العالم يتجه وبسرعة نحو وجود سوق عالمية واحدة (Global Market Place) فمثلا قيام السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقيات التجارية بين الدول المختلفة وإنشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) كل ذلك أدى لتطوير وتحسين التجارة الدولية، وقدم أيضا فرص لترابط و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية بفضل تزايد وتيرة انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر عبر العالم، مما مهد الطريق إلى أن تقلص العالم (Shrinking World) وجعله في شكل قرية صغيرة متداخلة المصالح والعلاقات.

والمحاسبة كانت تعرف تقليديا بأنها " لغة الأعمال والتجارة". وفيما نرى أن العالم يتجه في خط لا عودة منه ولا رجعه عنه نحو سوق عالمية، حيث تتسارع حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، فان هناك حاجة ماسة تزيد يوما عن يوم إلى إيجاد الوسائل أمام قطاعات الأعمال، والجهات التي تنظم هذه القطاعات، وكذلك جمهور الناس لتيسر الإبلاغ عن المعلومات المالية الخاصة بالشركات وقطاعات الأعمال في لغة واضحة ومفهومة للجميع.

من هنا تنشأ الحاجة إلى وضع معايير محاسبية عالمية. فالمعايير هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة موثوقة تمثل القطاعات خير تمثيل، وبدونها لن يكون بمقدور الأشخاص الذين يدرسون التقارير المالية أن يضمنوا سلامة التقارير والاطمئنان إليها، وإنها تعطي صورة واضحة عن الوضع الفعلي للمنشأة التي يتحدث عنها، أو أن يخرجوا بتفسيرات موثوقة لتلك التقارير دون معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها عند إعداد هذه التقارير.

وفي هذا الاتجاه جاء النظام المالي والمحاسبي الجديد لإعادة صياغة المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، والذي يندرج في إطار عمليات التحديث التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر. كما يعتبر في الحقيقة تغيير في الثقافة المحاسبية الحالية ومحاولة التقارب مع معايير IFRS التي تشكل المرجع العالمي باعتبار أنها مطبقة من طرف أكثر من 100 دولة من بينها دول المجموعة الأوروبية وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم.

لذلك يثار تساؤل جوهري وأساسي حول متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي و المالي الجديد، وهذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الغاية منها ؟

- ✓ كيف تنظر الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة لتطبيق هذه المعايير؟
 - ✓ ما هو موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير وما مدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم؟
 - ✓ ما هي متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، وما هي الآثار المرتقب حصولها؟
- وللإجابة على هذه التساؤلات، وبغية بلوغ الهدف المتوخى من البحث تم توزيع الموضوع على النقاط الرئيسية التالية:

- أولاً: دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والغاية منها.
- ثانياً: نظرة الهيئات العالمية والإقليمية المتخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ثالثاً: موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير ومدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم.
- رابعاً: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، و الآثار المرتقب حصولها.
- الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

أولاً: دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والغاية منها

من الملاحظ أن دولاً عديدة اتجهت إلى توفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية لكل دولة بحيث أنه لم يتبقى سوى عدد قليل من الدول التي لم تأخذ خطوات إيجابية في اتجاه التوفيق مع المعايير الدولية.

ويرجع الخبراء فكرة انتشارها إلى احتياجات عصر العولمة: عولمة الاقتصاد وخصوصاً عولمة أسواق المال، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

أما عن أسباب نشوء هذه المعايير الدولية فيمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دولياً¹:

1. الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه:

حيث ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة، كما ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً.

2. انفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً:

إذ وتماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

ثانيا: نظرة الهيئات العالمية والإقليمية المتخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

1. الاتجاهات الدولية حول عولمة المحاسبة:

تتمثل العوامل المؤيدة لعولمة المحاسبة من خلال توحيد المعايير المحاسبية الدولية في²:

✓ الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسية حول العالم.

✓ وجود شركات المحاسبة العالمية.

✓ زيادة حركة التجارة العالمية بين الدول وظهور منظمات التجارة العالمية مثل (GATT)، وكذلك ظهور

المؤسسات المالية الدولية التي تمنح التسهيلات والقروض المختلفة إلى شركات عالمية منتشرة في أرجاء العالم.

✓ توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية.

✓ الحاجة الملحة إلى حماية المواد المستثمرة في السوق المالية العاملة.

ملاحظة: إن الهدف الرئيسي للعوامل السابقة يتلخص في توفير الوقت والجهد والسهولة في عمليات المقارنة بين

القوائم المالية المختلفة للشركات من أجل تحليل وتفسير نتائج قوائمها المالية واتخاذ القرار المناسب، بالإضافة إلى

إحكام عملية القياس والإفصاح اللازمة عند إعداد القوائم المالية.

وتتمثل الاتجاهات الراضية لعولمة المحاسبة وتبريراتها في³:

❖ تعبر هذه المعايير من اهتمامات ونتائج الشركات العالمية والشركات الكبرى التي تقدم الخدمات المحاسبية

والضريبية والاستشارية وخدمة التدقيق، بسبب هذا وجهت انتقادات لمعايير المحاسبة الدولية:

✓ ضعف وغياب معايير المحاسبة المحلية في بعض الدول النامية التي تفتقر إلى الأخذ بعين الاعتبار التطورات

العالمية والمحاسبية، بما يخدم الجهات المستفيدة من القوائم المالية خاصة المستثمرون الأجانب وغيرهم.

✓ القصور المهني والتعليمي للزم لأعضاء معظم المنظمات المهنية في الدول النامية وإتباعها للمنظمات المهنية في

الدول المتقدمة التي تتصف بعدم قدرتها على تنظيم الأسس ووضع القواعد المهنية اللازمة.

✓ خضوع معظم المنظمات والهيئات للإشراف المباشر من قبل الحكومة من خلال إصدار القوانين والأنظمة

والتعليمات الخاصة بالمهنة مما يضعف من دور هذه المنظمات والهيئات من تفعيل دورها الرقابي ومتابعة

التطور المهني بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

2. موقف المنظمة العالمية للتجارة من هذه المعايير:

إن المحاسبة خدمة مهنية، ومن هذا الباب فإنها تخضع لتنظيمها لمنظمة التجارة العالمية وللالتفاقية العامة

للتجارة في الخدمات، التابعة هي أيضا لمنظمة التجارة العالمية. وتتركز جهود منظمة التجارة العالمية بشأن المحاسبة

على تحرير التجارة في الخدمات المحاسبية. إلا أن من الواضح أنه يقع على عاتق المنظمة أيضا العمل على تحقيق

التوافق في المعايير المحاسبية لسببين: الأول باعتباره وسيلة لتحقيق الغاية المرجوة من التوافق، والثاني لما لتحقيق التوافق في المعايير المحاسبية من أهمية في التجارة في الخدمات.

كما تعالج كل العقبات التنظيمية التي أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في الصناعات الخدمية، ومن بينها ممارسات المحاسبة وغيرها من المهن عبر الحدود.

3. موقف الهيئات العالمية الأخرى:

تقوم الهيئات العالمية المختلفة المالية منها والتجارية والسياسية بجهود وضغوطات من أجل تبني واعتماد المعايير المحاسبية الدولية، ويرى البعض أن السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية (المعايير الدولية) هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر دول مختلفة. فحماية هذه الاستثمارات في أي دولة، تتطلب أن تتوافر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية عالمياً بحيث تتصف بالقابلية للمقارنة بصرف النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه القوائم وتعمل معظم الهيئات العالمية في هذا الاتجاه وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

ثالثاً: موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير ومدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عدداً من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية⁴.

1. موقف الاتحاد الأوروبي من المعايير المحاسبية الدولية:

ففي الاتحاد الأوروبي اعتمدت مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002 والذي طالب الشركات الأوروبية المسجلة في البورصات والتي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريباً بإتباع المعايير الدولية ابتداءً من عام 2005. وبهذا باتت 27 دولة تطبق الشركات فيها تلك المعايير، هذا بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى.

2. موقف الولايات المتحدة من المعايير المحاسبية الدولية⁵.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أن لديها أكبر بنية تحتية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين ومجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثلاثينات من القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973م (سنة بدأ النشاط الدولي للمعايير المحاسبية) ثم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB. وصدور العديد من المعايير المحاسبية والنشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات ونشرات البحث، ورغم أنها كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة 1+4.

ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية، ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئاً فشيئاً من المعايير الدولية. وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة:

- ✓ تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية،
- ✓ والثانية تتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.

ففي عام 2002م توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط الآتية:

- ✓ العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق.
- ✓ التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

وبالتالي يمكن القول :

- ❖ أن المعايير الأمريكية مازالت قائمة.
- ❖ أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مستمر في إصداره للمعايير.
- ❖ التنسيق مع المعايير الدولية سوف يكون سابقا على الإصدار.
- ❖ مجلس معايير المحاسبة الدولية يغير بعض معاييرها تبعاً لعملية التوفيق.

3. موقف اليابان من المعايير المحاسبية الدولية :

تتسم التجربة اليابانية في تعاملها مع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي⁶:

- ✓ الإبقاء على المعايير الوطنية.
- ✓ التأكيد على ضرورة التنسيق بين المعايير الدولية واليابانية.
- ✓ ينصب التنسيق على الخصائص الاقتصادية المتشابهة، ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة.
- ✓ إن الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد.

4. موقف المملكة المتحدة (بريطانيا) من المعايير المحاسبية الدولية

رغم أن المملكة المتحدة من الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية، كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيساً للمجلس البريطاني للمحاسبة، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية⁷.

- ✓ بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية عام 2002.
 - ✓ أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية .
 - ✓ لذلك فإن إستراتيجية التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية.
 - ✓ إن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن المجلس البريطاني.
5. موقف بعض الدول العربية من المعايير المحاسبية الدولية⁸
- تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير، إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول كعامل حيوي وراء الطلب على معايير المحاسبة.
- وكان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير.
- فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة.
- رابعا: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، والآثار المرتقب حصولها
- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة.
- ولعل من أهم المتطلبات والترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نذكر ما يلي⁹:
- ✓ التأهيل العلمي والعملية.
 - ✓ الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة.
 - ✓ دور مجلس و جمعيات المحاسبين.
 - ✓ دور الشركات.
 - ✓ دور الإعلام.

وسنركز على جانبين هامين يشكلان أساس وجوهر عملية التطبيق لهذه المعايير وهما: المحاسب والشركة.

1. التأهيل العلمي والعملي للمحاسب:

المحاسب هو المعنى بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح.

ولتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير وتطبيقها يجب:

- ✓ عقد الدورات التدريبية وورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات.
 - ✓ تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين.
 - ✓ تطوير مناهج كليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات الرسمية والخاصة ومعاهد التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلاب من تخصص المحاسبة بشكل خاص.
- كم أنه بات من الضروري الالتفات إلى التأهيل والتعليم المحاسبي العالمي، فقد تم قطع شوط طويل وتحقيق قدر لا يستهان به من التقدم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك ناحية هامة ووثيقة الصلة بذلك تجاهلتها إلى حد كبير المنظمات الدولية المعنية ألا وهي التعليم المحاسبي وتأهيل واعتماد المحاسبين¹⁰.

2. الأنظمة والقوانين النازمة للمحاسبة:

يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها الشركات، حيث أنها ستطبق على الشركات المساهمة بالدرجة الأولى.

وتتلخص أهم الأسس القانونية الصادرة في هذا الشأن من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي والمالي الجديد فيما يلي:

- ✓ القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- ✓ والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008.
- ✓ وقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008.

3. دور مجلس المحاسبة وجمعيات المحاسبين:

ويكون ذلك من خلال:

- ✓ اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع.
- ✓ إقامة الأيام الدراسية والندوات والمشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى التعميم ونشر وتيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.
- ✓ تقديم الشروحات والتفاصيل عبر نشرات مفصلة تعد لهذا الغرض.

✓ القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير المحاسبية وصعوبات تطبيقها.

4. تطوير الشركات

سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات، وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

5. دور الإعلام

لإعلام دور أساسي في التبليغ وإيصال المعلومة صحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديه، حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل التطبيق والانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح واتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

6. الآثار المرتقب حصولها بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة وبالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، وبإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا... الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات:

- من خلال ما تقدم في البحث يتضح أن توفيق معايير المحاسبة المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية سيكون له أثر هائل على التدفقات الرأسمالية، والاندماج في الاقتصاد العالمي ...
- إلا أن تحقيق هذه الأغراض والأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الايجابية والقبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة وذلك من خلال الاهتمام بما يلي:
- ✓ خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، وكذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها للمعايير وتبادل الخبرات.
- ✓ تعميق مساهمة الجزائر والدول العربية والنامية كافة في تطوير معايير المحاسبة الدولية بما يلاءم متطلبات هذه الدول وذلك من خلال دورها في مجلس معايير المحاسبة الدولية والهيئات المحلية والإقليمية والدولية.
- ✓ العمل على إصدار الكتب والنشريات التي ترشد المحاسب في تطبيق المعايير والعمل على إصدار موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعة تطويرها وفقا لتطور المعايير الدولية...

الموامش والإحالات:

- 1 - مقال حول المعايير المحاسبية الدولية على الموقع : sqrara.wordpress.com/redwan - ، تاريخ تصفح الموقع 2009-09-15
- 2 - نحو عولة مهنة المحاسبة :المنتدى الإداري الاقتصادي على الموقع : <http://www.shatharat.net> ، تاريخ تصفح الموقع 2009-09-15.
- 3 - نفس المرجع السابق ذكره.
- 4 - مأمون حمدان ، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا ، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا ، 2008.
- 5 - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه ، ص 19.
- 6 - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه ، ص 21.
- 7 - مأمون حمدان ، المرجع السابق ، ص 18.
- 8 - نفس المرجع أعلاه ، ص 23.
- 9 - مأمون حمدان ، المرجع السابق ، ص 20.
- 10 - طلال أبو غزاله ، نحو عولة مهنة المحاسبة ، مداخلة في المؤتمر حول : العولة ، وتنسيق المعايير المحاسبية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المحاسبية ، مؤتمر كلية الاقتصاد والتجارة ، الإمارات العربية المتحدة ، 17-18 نوفمبر 1997 ، ص 8 .
- 11 - المعايير المحاسبية الدولية 1999 من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، شركة المطابع للخط.
- 12 - محمد عصام الدين زايد ، المحاسبة الدولية ، دار المريخ للنشر 2005.
- 13- Djillali abdelhamid, réflexions sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes (IAS-IFRS)